



الجامعة الوطنية للتعليم، المغرب FNE

Fédération Nationale de l'Enseignement, Maroc

Tasddawit Tanamurt n UsImd +ⵔⵓⵏⵏⵓⵎⵓⵔ ⵜⴰⵎⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵏⵓⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵎⵓⵔⵜ

المكتب الوطني Bureau National

هاتف: +212608060000 فاكس: +212537264525

www.taalim.org Fne_BN@yahoo.fr



الجامعة الوطنية للتعليم FNE من النقابات الأكثر تمثيلية بقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي بالمغرب

الجامعة الوطنية للتعليم FNE عضو اتحاد النقابات العالمي FSM الممثل لـ 92 مليون عامل بـ 126 دولة. wftucentral.org

FNE, Syndicat des plus représentatifs dans les secteurs de l'Education Nationale & de l'Enseignement Supérieur, Maroc

FNE membre de la FSM Fédération Syndicale Mondiale, représentant 92 millions de travailleurs dans 126 pays. wftucentral.org

الرباط في 23 يوليوز 2019

الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي تعتبر تمرير قانون الإطار 51-17 للتربية بالبرلمان تصفية سياسية للتعليم العمومي، وتُحمل المسؤولية السياسية للدولة وحكومتها وأحزابها، وتدعو القوى المناهضة الديمقراطية إلى التصدي للمخططات التراجعية التخريبية

يتواصل الهجوم الطبقي للدولة المغربية وحكوماتها المتعاقبة على جل مكتسبات الشعب المغربي، وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعموم المأجورين والطلبة، حيث تتماهى الحكومة الحالية في فرض سياستها اللاشعبية وتستمر في نزوعها السياسي والايديولوجي نحو تفكيك كل الخدمات العمومية وخصوصيتها من تعليم وصحة وسكن ورياضة وثقافة وشغل...، في الوقت التي تعيش فيه القوى المناهضة، وبالأخص الحركة النقابية التي تشتت وضعف القدرة على الرد والتصدي لكل القوانين التراجعية التي يتم تمريرها (فصل التوظيف عن التكوين، إصلاح أنظمة التقاعد، الاقتطاع من أجور المضربين والمضربات، التعاقد، قانون الإطار 51-17، القانون التكميلي للإضراب...)، ليتأتى لتحالف الباطرونا ودولتها المزيد من فرض شروط الاستغلال والتفجير والسخررة...

وبالمصادقة على مشروع قانون الإطار 51-17 للتربية، النسخة المتجددة لمضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي ساهم في تردي منظومة التربية والتعليم، من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين في 22 نونبر 2016، ثم من طرف المجلسين الحكومي في 4 يناير 2018 والوزاري يوم 20 غشت 2018، وصولا إلى لجنة التعليم والاتصال والثقافة بمجلس النواب في 16 يوليوز 2019، ثم المصادقة عليه من طرف مجلس البرلمان يوم أمس الإثنين 22 يوليوز 2019 (241 صوت بنعم، وامتناع 21، و4 أصوات بلا، وغاب 155 برلماني)، وبهذا تكون الحكومة الحالية قد دخلت مرحلة جديدة في الإجهاد الرسمي على مجانية التعليم وتكريس التعاقد في التوظيف والانتصار لخيار المزيد من بيع وتسليع التعليم العمومي وخصوصيته من الأولي إلى العالي، وبالتالي رهن مستقبل أبناء وبنات عموم الشعب المغربي للمجهول ووضع قطاع استراتيجي حيوي بين أيدي المضاربين والسماصرة في إطار ما يسمى شراكة خاص عام...ppp

واعتبارا لمسؤولياتنا النقابية والأخلاقية اتجاه شعبنا وفنائه الاجتماعية ذات المصلحة في التعليم العمومي، فإن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي يعلن ما يلي:

- 1- إدانته الصارخة للعدوان المخزني على مكتسبات الشعب المغربي وفي مقدمتها الحق في التعليم العمومي المجاني الوحيد الموحد والجيد من الأولي إلى العالي؛
- 2- تجديده رفضه المطلق لقانون الإطار 51-17 الفاقد للمشروعية والشرعية الشعبية؛
- 3- مطالبته الحكومة بسحب هذا المشروع لما له من تداعيات خطيرة على التعليم العمومي ومستقبل البلاد؛
- 4- تحميله مجلس النواب مسؤولية تنزيل مشاريع التخريب التي تستهدف تفكيك ما تبقى من الخدمة العمومية من خلال مباركته وتمديره لكل القانون الانتكاسة؛
- 5- دعوته كل القوى السياسية والنقابية والمدنية الديمقراطية إلى تحمل مسؤوليتها في الدفاع عن حقوق الشعب المغربي والتصدي للمخططات التراجعية التخريبية بنذ كل أشكال التشتت والتشردم وتوحيد النضالات الكفيلة بصيانة المكتسبات التاريخية وضمان الحقوق.

عاشت الجامعة الوطنية للتعليم حاضنة لكل آمال شعبنا في خياراته التعليمية والتربوية

عن المكتب الوطني،

الكاتب العام الوطني،

الإدريسي عبد الرزاق

